الانقلاب
على
عبد الناصر
قضايا ..
وإشكاليات

الفصل الخامس

البحر الأحمر ...
بحيرة العرب !

obeikan.com

obeikan.com

عسكرة البحر الأحمر!

لم تعد «القرصنة» الخطر الوحيد الذي يواجه الدول المشاطئة للبحر الأحمر، دائماً أصبح هناك خطر آخر يتعلق بعسكره هذا البحر الذي كانت تطلق عليه كتب التاريخ «بحيرة العرب».

فحلف الناتو لم يتردد في إرسال فرقاطات عسكرية، وكذلك فعلت فرنسا والهند، وروسيا وسوف نكرّ حبات المسبحة بين دول العالم وكدنا نستيقظ ذات صباح لنجد بحيرة العرب قد امتلأت بالقوات البحرية من كل حدب وصوب.. وفي هذه الحالة، لن يكون بمقدورنا الحديث عن أمن البحر الأحمر، بالمعنى الصحيح للكلمة، ولا عن المناطق الإقليمية للدول، ولا عن الأمن القومي للمنطقة من ناحية، ولكل دولة على مدة من ناحية أخرى..

لذلك أصاب المجتمعون في القاهرة (من وزارات الخارجية للدول العربية المشاطئة للبحر الأحمر) الهدف عندما شددوا في بيانهم الختامي على أن البحر الأحمر هو من صميم الاختصاصات السيادية للدولة المطلة عليه.. ومعنى ذلك أن مبدأ عسكرة هذا البحر هو أمر مرفوض مهما كانت الذرائع..

صحيح إن خطر القرصنة أصبح داهماً، ولم يعد قاصراً على السفن أو الناقلات البحرية التي تخوض في المناطق الإقليمية للصومال أو غيرها من الدول، وإنما بات يتربص بالناقلات الكبرى التي تمر في المياه الدولية في عرض البحر.. لكن من غير المعقول أن نُعالج الداء (بداء) آخر أكثر وحشية منه، فالقرصنة خطر – هذا صحيح لكن الأخطر منها خطر العسكرة الذي سينال من سيادة الدول، ويضر حتماً بأمنها واستقرارها..

ولهذا السبب قد يكون مهماً أن تمارس المنظمة الأممية العالمية (أقصد الأمم المتحدة) دورها الذي ينص عليه ميثاقها وهو حفظ الأمن والسلم الدوليين.. ولاشك أن هذا الأمن، وذاك السلم قد تضررا كثيراً بالقرصنة والعسكرة معاً.

كما يتعين ألا نتقاعس المنظمات الإقليمية (مثل جامعة الدول العربية أو الاتحاد الإفريقي) عن النهوض بمسؤولياتها تجاه دول المنطقة، ومعالجة جذور المشكلة المتغلغلة في التراب الصومالي وبين طوائف شعبه وسكانه الذين يؤكد نفر منهم أن القرصنة التي ارتبطت بهم، لم يمارسونها مع سبق الإصرار والترصد وإنما جاءت بطريق المصادفة فالفوضى، وعدم الأمان، ثم الجوع قد دفعوا بهم جميعا في طريق هذا النوع من اللصوصية المكشوفة.. خصوصاً أن القراصنة الصوماليين لا ينكرون جرأتهم التي يرتكبونها على مرأى ومسمع من المجتمع الدولي، بل إن منهم من يظهر على شاشات التليفزيون معترفاً بالجريمة، ومُعبراً على حقه في الحصول على الفدية التي تصل إلى عشرات الملايين من الدولارات..

الثابت أن القلق بات يُساور الجميع، والخوف من المجهول أصبح (كابوساً) يؤرق حكومات الدول المشاطئة للبحر الأحمر وليس من شك في أن اجتماعات القاهرة لن تكون سوى بداية لسلسلة من الاجتماعات والإجراءات التي يتعين مواصلتها قبل أن تستعمل الأزمة ويضيع معها الأمن والاستقرار.. والكرامة والعرض أيضاً..

ماذا بعد عسكرة البحر الأحمر؟!

بعد أن أصبحت إسرائيل أميناً عاماً (مساعداً) في الاتحاد من أجل المتوسط لم يعد مُستبعداً أن تتحمس مُجدداً لإطلاق فكرة إنشاء الاتحاد من أجل البحر الأحمر حتى تنفي عنه وصفه بالبحيرة العربية باعتبار أن معظم الدول المطلة عليه هي دول عربية باستثناء إسرائيل وإريتريا.. وإذا علمنا أن إسرائيل كانت تحلم منذ سنوات بتدويل البحر الأحمر – وهي متغلغلة (دبلوماسياً وعسكريا) في القارة السمراء، وتعبت أصابعها منذ زمن في مناطق متاخمة لشواطئ هذا البحر، لأدركنا خطورة ما يجري في هذه المنطقة تحديداً على الأمن القومي العربي..

ومثلما كان العراق في زمن صدام حسين وما يمثله من تهديد لأمن واستقرار

دول الجوار في المشرق العربي ذريعة لاحتلاله والسيطرة على منابع نفطه، فها هي القرصنة الصومالية تصبح حجة لعسكره البحر الأحمر باعتبار أن القراصنة الصوماليين يهددون شريانا مهماً من شرايين التجارة الدولية..

ولا خلاف على أن انهيار الدولة المركزية في الصومال قد أفرز هذه الآفة – مع آفات أخرى – لكني التجربة أكدت لنا – مثنى وثلاث ورباع – أن مثل هذه الظواهر تعمل بعض القوى على إنضاجها على نار هادئة منذ فترة، إذ ليس بوسع الذاكرة العربية أن تنس تهديد الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش للصوماليين في أعقاب إهانتهم لأمريكا عندما قتلوا أربعة من جنودها، وسحلوا جثثهم في شوارع نواكشوط وتركوا الأطفال الصغار يعبثون فيها على مرأى ومسمع من الشاشات ووسائل الميديا..

بمعنى آخر أن تفكيك دولة بهذه الصورة التي أصبح فيها كل شارع أو ميدان أو قرية أشبه بوكر يأوي الخارجين على القوانين واللصوص، الذين يأتيهم السلاح من كل حدب وصوب، هو أمر لا يمكن المرور عليه مرور الكرام سيّما إذا علمنا أن الصومال هي واحدة من أكثر دول العالم فقراً وأن برنامج الغذاء العالمي يتولى إطعام مليون شخصي فيها شهريا، وهو عدد مُرشح للزيادة إلى أكثر من مليونين بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية واتساع رخصة الجياع إلى حد الموت هناك..

.. والثابت عملاً أن الدول الكبرى – التي وجدناها قبل ذلك في العراق – لديها خطط استعمارية مُعّدة سلف في الصومال والاختلاف الوحيد هنا، هو أن العراق كان دولة قوية، ومن ثم تفكيكها كان هو الغاية.. ثم البقاء فيها (هو احتلالاً أو وفق اتفاقية أمنية) كان هو الهدف الثاني.. أما الصومال فهي مفككة أصلاً، واحتلالها ليس هو الغاية باعتبار أنها دولة فقيرة (وليست غنية بالنفط كحال العراق) وإنما الغاية الأسمى هي السيطرة على منطقة البحر الأحمر بكاملها.. وهذا هو ما يحدث – فعلاً لا قولاً، وإلا ما معنى أن تهب أمريكا وحلف الناتو بإرسال

فرقاطات عسكرية إلى البحر الأحمر.. ومثلما كانت الحجة في العراق هي حفظ الأمن والاستقرار في المنطقة، فالحجة ذاتها خاتمة، وقد يكون السبب مضاعفاً في حالة الصومال باعتبار أن عمليات القرصنة اتسعت رقعتها بحيث بلغت أكثر من ٦٠ اعتداء في الأشهر القليلة الماضية حصل فيها القراصنة الصوماليون على نحو ٣٠ مليون دولار كفدية.. لكن الأهم أيضاً أن أمريكا تؤكد أن هناك علاقات مشبوهة بين القراصنة والجماعات الإرهابية ونرى أن عمليات السلب العسكرية البحري التي تجرى على شواطئ الصومال تتم لحساب الجماعات الإرهابية (المنحدرة من تنظيم القاعدة بالضرورة وبحسب الرؤية الأمريكية).

.. وهكذا، وربما دون أن ينتبه العرب من أن بحيرتهم (أقصد البحر الأحمر) أصبحت بؤرة للصراع الدولي المسلح لأن الدول الأوروبية وخصوصاً فرنسا وأسبانيا قررت –بالفعل– إرسال سفن عسكرية خصوصاً بعد أن احتجز القراصنة سفينتين فرنسيتين وبعد أن جأر الأسطول الفرنسي والأسباني لصيد التونة بالشكوى من استهداف القراصنة لهم..

.. ولكي تكتمل دوائر الصراع الدولي كان لابد أن تبعث روسيا بسفن عسكرية من طراز رفيع لتعُيد هيبة روسيا في البحار كما كانت ولترد –في ذات الوقت– على أولئك الذين تجرؤوا وخطفوا السفينة الأوكرانية المُحملة بدبابات روسية قيل إنها كانت في طريقها إلى كينيا أو إلى جنوب السودان..

وهكذا وفي أقل من شهر أصبحت بحيرة اعرب تموج بسفن وفرقاطات عسكرية من كل لون وحجم.. وهنا يحق للدول العربية المشاطئة للبحر الأحمر هي: مصر والسودان والسعودية والأردن، واليمن، وجيبوتي والصومال) أن تعلن تخوفها من تعرض أمنها القومي للخطر سيما وأن هذا الانتشار العسكري (الدولي) لا تحكمه ضوابط أممية، وتعتبر كل دولة كبرى أنها «الشرطي» المنوط به أمر حراسة حركة النقل البري في المنطقة..

ولاشك أن وجود قوات بحرية عسكرية بهذه الكثافة يجعل أمن الدول المطلة على البحر شيئاً (مُستباحاً) ناهيك عن أن هناك حديثا عن شركات أمنية خاصة تعرض خدمات لإقامة نقاط مراقبة (بالرادارات والأسلحة الثقيلة) إلى جانب دعوات بإنشاء بوليس بحري يجوب البحر الأحمر ليل نهار دون تمييز بين مياه إقليمية أو أعالي البحار.. ومما يضاعف من مخاوف الدول العربية المطلة على البحر أن قرار مجلس الأمن رقم ١٨١٦ قد سمح بدخول المياه الإقليمية وكان معروفا – وفقاً لاتفاقية جامايكا (١٩٨٢) أن دخول المياه الإقليمية محظور ويُكتفى بأعالي البحار.

.. وكانت أمريكا قد أضافت إلى مهام قوتها الضاربة التي تحمل اسم (١٥٠) وتأسست في إطار عملية الحرية الدائمة في أفغانستان، القيام بدوريات أمنية بحرية تمتد إلى خليج عدن (بين الصومال واليمن).

تقدم حلف الناتو –في ذات الوقت– بنشر أسطول يضم عشر فرقاطات عسكرية بهذه بأعقد أجهزة المراقبة والتسليم.. ولم تتردد بروكسل في تقديم طروحات وبدائل عديدة للتنسيق بين القوات البحرية الأوروبية الموجودة فعلاً في المنطقة لضمان حركات المرور المؤلم أن الرؤية العربية الخاصة بأمن البحر الأحمر لا تزال ضبابية رغم بعض الاجتماعات التي تمت في طار الجامعة العربية وعبر مجلس الأمن والسلم وإبداء المخاوف من اشتداد المنافسة الدولية بين القوى الكبرى التي سيتحول معها البحر الأحمر إلى منطقة تهديد أولى في العالم..

والمعروف أن فكرة إنشاء قوة أمن عربية دائمة لمواجهة الأخطار في بحيرة العرب –كانت ظهرت– لأول مرة – في سبعينيات القرن الماضي وبعد أن طفت لبعض الوقت على السطح، عادت وغرقت في مُستنقع الإهمال واللامبالاة العربية المعتادة.. ورغم معرفة العرب لأهمية هذا المسار البحري لتجارة النفط من منطقة الخليج العربي إلى البحر الأحمر ثم إلى قناة السويس وبالتالي إلى الأسواق العالمية،

وأنه يقصر المسافة التي تقطعها ناقلات النفط العملاقة إلى أوروبا بنسبة ٦٠٪ ويمر منه يوميا نحو ٣.٣ مليون برميل نقط، وتستخدمه ٢٦ ألف ناقلة نفط سنويا، إلا أنها لم تلتفت بالقدر الكافي إلى مسألة (تأمينية) ضد مخاطر القرصنة واللصوصية التي قد تدفع الشركات الكبرى إلى الاتجاه إلى مسار رأس الرجاء الصالح مما يزيد من التكلفة والأسعار والإضرار بهذا الشريان التجاري الدولي الهام والعسكري والاستراتيجي أيضا، مطلنا يذكر الدور الذي قام به هذا الممر في حرب الخليج الأولى والثانية وحرب احتلال العراق، وقبلا حرب أكتوبر ١٩٧٣ عندما تم إغلاقه عند باب المندب في وجه السفن الإسرائيلية.. وفي ظني أن المطروح عملياً هو أن تتقدم الثلاث دول المعنية بشكل أكبر وأوسع بهذا الممر (اقصد مصر صاحبة قناة السويس، والسعودية صاحبة أطول شاطئ عليه، واليمن حارسة باب المندب وخليج عدن) بفكرة إنشاء اتحاد من أجل البحر الأحمر على غرار الفكرة الفرنسية الخاصة بالاتحاد من أجل المتوسط، على أن يتضمن برامج دفاعية وأمنية وتنموية مشتركة، توفر المناخ الملائم للتنسيق بين الدول العربية المطلة عليه.. على اعتبار أن هذا الاتحاد سيكون قاصراً على الدول العربية المشاطئة للبحر الأحمر..

إن مشروعاً كهذا سوف يقطع الطريق على إسرائيل التي تؤكد بعض المؤشرات أنها تقوم سراً كعادتها بالترتيب مع إرتريا لإقامة اتحاد من أجل البحر الأحمر تضمن لنفسها مرة أخرى (مكان القيادة) كما لها اليوم في الاتحاد من أجل المتوسط.. في ظني أنه يتعين على مصر أن تبدأ (اليوم قبل غدٍ) هذا المسار قبل فوات الأوان..

الحرب في باب المندب!

.. الأعمى والأعشى والبصير –على السواء– يعرفون جيدا أن القوى الكبرى (وعلى رأسها أمريكا) وبعض القوى الإقليمية– واقصد تحديدا إسرائيل – لا همّ

لها منذ سوى إشعال الفتن داخل المنطقة العربية، ولقد توافقت – مع سبق الإصرار – على إيقاظ الفتنة الكبرى بين الرب والفُرس بحديث مُتواتر – هو في معظمه كاذب عن إيران وأطماعها الاستعمارية في الموارد والثروات العربية.. فتارة تتحدث عن الجزر الإماراتية التي تحتلها إيران ويثور حولها جدال بين وقت وآخر، وتذهب طهران إلى أن الأزمة يمكن حلها بالتفاوض! وتارة تثير الفتن بين الشيعة والسنة من خلال استعداء الدول العربية الكبرى مثل مصر والسعودية ضد إيران باتهام الأخيرة بأنها تضع خططاً (لتشييع) الدول الإسلامية السُّنية.. وكذلك بأنها تخطف محورية الدور الإقليمي من مصر، وتريد –في الوقت- ذاته أن تجلس على مقعد الدول الأولى في العالم الإسلامي (وليس السعودية!).

.. والأهم ما تثيره إسرائيل –بدفع أمريكي لا حدود له – حول قوة إيران النووية عامدة إلى زرع المخاوف من شيء مُفترض الحدوث -وعدم الخوف- وهنا لابد أن نعجب ونندهش – من قوة إسرائيل النووية الموجودة فعلاً..

والحق أن هذه المخططات الخاصة بالفتن لم تحقق ما كانت تصبو إليه إسرائيل (وأمريكا) وعدد من القوات الأوروبية مثل بريطانيا وفرنسا.. لذلك اتخذت المخططات منحى آخراً وهو إشعال حرب ضروس بين السعودية وإيران داخل اليمن.. فليس خافيا أن ما يحدث في اليمن السعيد بين ما يسمّوا بالحوثيين وبين الحكومة الوطنية في صنعاء ليس في حقيقته سوى حرب بين إيران (معقل الشيعة والحوثيين هنا من الشيعة) وبين السعودية (رمز الإسلامي السُني، والحكومة اليمنية هي في مجموعها من أهل السُّنة).

.. والإنصاف يقضي بالقول إن المسألة أعمق ألف مرة من حديث خبيث عن صراع سُني – شيعي.. فقضيته القرصنة في البحر الأحمر ومن ثم الاتجاه نحو – عسكرة- هذا البحر لصالح القوى الكبرى.. ومضيق باب المندب الذي يعتبر منطقة إسرائيلية مرغوبة من القوى الكبرى لأنها إحدى النقاط الأقرب إلى إيران

وبالتالي يمكن توظيفها عسكرياً باعتبار أن البوارج الحربية الأمريكية والأوروبيين موجودة بالفعل.. فقط تنتظر تمهيد الأجواء وانتظار إشارة الانطلاق (بالضرب) باتجاه إيران..

.. والمؤشرات جميعا تدل على أن أحداث اليمن ظاهرها – كما تحاول الميديا الإسرائيلية تصويرها – خلاف شيعي/ سني أو حرب باردة بين إيران والسعودية وباطنه أطماع إسرائيلية غربية في إشعال المنطقة بالحروب لتحطيم القوى الإقليمية سواء السعودية أو إيران (وقبلهما مصر) ليتحقق الحلم الإسرائيلي الأبدي وهو الهيمنة على الشرق الأوسط..

الاتحاد من أجل البحر الأحمر!

.. العالم (كله) مشغول في هذه الأيام بقضية «القرصنة» التي تجرى منذ عدة أشهر في البحر الأحمر، ويخطط لها (نفر) من الصوماليين الذين احترفوا مهنة خطف السفن والقبض على بحارتها والاستيلاء على المنقولات التي تحملها، ثم يفرضون دفع مبالغ مالية ضخمة كشرط لإطلاق سراح من كانوا على متن هذه السفن. وكلنا يذكر السفينة المصرية التي نجح جهاز الأمن المصري في إطلاق سراح من كانوا على ظهرها، والسفينة الأخرى التي تدخلت فرنسا لإنقاذ الفرنسيين الذين كانوا على متنها.. ولا يزال مسلسل القرصنة مستمراً!

والمعروف أن الشواطئ الإقليمية في البحر الأحمر والخاصة بالصومال أصبحت خطراً حقيقياً يُعرقل مسيرة التجارة الدولية ويشيع الفزع في النفوس.. وأسباب ذلك يتحملها المجتمع الدولي (نفسه).. لماذا؟.

لأن الصومال لم تعد دولة أو مؤسسات منذ ما يقرب من عشرين عاماً أو يزيد وتحولت –بالفعل– إلى أشباه دول، كل ميدينة، بل كل شارع يتحكم فيه نفر من المسلمين ممن يفرضون (إتاوات) على المارة أو المقيمين في هذه الأحياء.. وتفشت تجارة السلاح والمخدرات والبغاء والتهريب وأصبح المثل الشائع هو

(صوملة) مكان بعينه والمعنى المقصود هو أن يتحول هذا المكان أو ذاك إلى صومال جديدة، أي يُصبح فوضى لا ضابط فيه ولا رابط..

ولقد أهمل المجتمع الدولي الصومال، ورفعه من أجندته وذاكرته، فكان أن استفحل الخطر وأصبح يهدد الجميع من دول الجوار في البحر الأحمر..

.. الخطر الآخر الذي يمثله هذا البحر أن سفناً تابعة للدول الكبرى بدأت تشق طريقها نحو البحر الأحمر، بحجة حماية التجارة الدولية من خطر القرصنة.. وبدأت قطع بحرية عسكرية تابعة لحلف الناتو تتمركز هناك وخصوصاً قبالة المياه الإقليمية الصومالية..

.. والحجة المعلنة هي مكافحة القرصنة، لكن هذا لا يمنع من أن يكون بين مهام هذه القطع العسكرية التابعة للناتو هو التجسس على المنطقة، وجمع معلومات عن دول الخليج والسعودية، وإيران والسودان.. وقد يكون من بين مهامها أيضاً أن تكون قريبة من دارفور، وتهديد الحكومة المركزية في الخرطوم.. أريد أن أقول –اختصاراً– إن الدول العربية المطلة على البحر الأحمر وعلى رأسها مصر، لا يتعين عليها أن تترك هذا البحر لأقدار ترسمها بدقة الدول الكبرى..

إذ يبدو أن فرنسا قد ابتلعت البحر المتوسط عبر مشروعها المعروف باسم الاتحاد من أجل المتوسط، والمحقق أن هناك مشروعاً غربيا آخر يستهدف ابتلاع البحر الأحمر.. وأخشى أن يضيع العرب بين الاتحادين!

مصر والبحر الأحمر..

ليس من شك في أن تقنية «القراصنة الصوماليين» مُرشحة للتفاقم في المرحلة المقبلة ليس فقط لأنها إحدى تجليات الأزمة الصومالية التي استحكمت وزادت تعقيدا، ولا أمل في حلها ولكن أيضاً لأن ما يجنيه القراصنة من أموال يُسيل لعاب الكثيرين.. حتى أن طموحات الشباب هناك هو أن يكون قرصاناً.

والمؤسف أن القرصنة قد استفحل خطرها، ففي عام ٢٠٠٨ تم اختطاف نحو ثلاثين سفينة، وهي مشكلة باتت تهدد منتجي النفط ومستورديه – وناقليه على السواء وإذا علمنا أن القراصنة الصوماليين قد نجحوا –وفق إحصاءات المكتب الدولي البحري – في الفترة من يناير وحتى أكتوبر من القيام بأكثر من ثلاثين اعتداء، وقبضوا أكثر من ١٨ مليون يورو كفديات، لتبين لنا أن الأمر جد خطير..

لكن الخطورة أصبحت مضاعفة بالنسبة للدول المطلة على البحر الأحمر وخصوصا مصر والسعودية.. لماذا؟ لأن قطع حلف الناتو بدأت تتحرك باتجاه المنطقة وتحت دعاوى مكافحة القرصنة سوف تنتهك الحقوق، وتنشط عمليات الجوسسة والتنصت وجمع المعلومات.. وليس مستبعداً أن يجد العالم نفسه أمام وهم آخر شبيه بوهم مكافحة الإرهاب الذي أعلنته أمريكا يوما كإستراتيجية، وباسمها ارتكب الجرائم في حق شعوب المنطقة العربية –ولا تزال .. وبررت بها تدخلاتها في الشؤون الداخلية للدول، وهدمت نظماً، وأسقطت حكومات، وقطّعت أوصال الدول.. وفرضت هيمنتها على العالم بهذه الحجة الواهية وهي مكافحة الإرهاب، مع أنها مخترعة الإرهاب الأولى في العالم، فهي التي دربت أسامة بن لادن ورفاقه، وأنشأت تنظيم القاعدة، وجنّدت الشباب (تحت سيطرتها) لتحقيق طموحاتها والوقوف في وجه المدّ الشيوعي الأحمر.. ثم عندما انتهت مهمة القاعدة ناصبتها العداء، وحشدت العالم كله ضدها.. أخشى ما نخشاه أن تكون أمام مرحلة شبيهة بالسابقة، فالقرصنة قد استشرت واستأسدت لكن الثابت عملاً أن الأمريكان هم الذين ساعدوا في تقطيع أوصال الصومال، فلم تعد دولة، وتحولت إلى أحياء يحكمها مسلمون، ويفرضون إتاوات على السكان.. ثم أقعد الطموح ليفرض إتاوات وفديات على كل من يمر في البحر الأحمر..

وقلبي يحدثني أننا لا نرى –حتى الآن – سوى رأس جبل الثلج، فالقرصنة قد تخفي وراءها مخططات جهنمية للسيطرة على البحر الأحمر، كما أن هناك مخططات للهيمنة على حوض البحر المتوسط.. ولذلك يتعين على مصر – وهي

الدولة المحورية – في المنطقة العربية أن تقوم بتوظيف علاقاتها الطيبة مع السعودية واليمن والدول الأخرى المشاطئة للبحر الأحمر لإقامة إطار يشبه إطار الاتحاد من أجل المتوسط، على أن تكون دقة الأمور في يد الأعضاء وليس في يد قوى كبرى تضمر الشر لحوض البحر الأحمر وأهله..

لقد أن الأوان كي تعلن مصر عن هذا الاتحاد الإقليمي قبل أن تحتل بوارج حلف الناتو البحر والشواطئ.

خصخصة مياه النيل

ليس سراً أن نقول إن شعوب منطقة الشرق الأوسط تضع أيديها على قلوبها خوفاً من اندلاع حروب حول المياه بسبب الزيادة الكثيفة في السكان، وسوء استخدام مياه الشرب. ودخول المياه كعنصر أساسي من عناصر التوتر الدولي.. ومؤشرات ذلك أن سعر لتر ماء الشرب يزيد اليوم على سعر لتر البنزين..!

ومما يزيد مساحة الهواجس في نفوس الكثيرين أن حصة المواطن اليومية من الماء ازدادت في وقت تتحدث فيه بعض التقارير الدولية عن أن هناك نحو عشرة دول كبرى في العالم مهددة بالجفاف، من بينها نهر النيل الذي تشترك في مياهه عشر دول في القارة الأفريقية.

وتحدثت ذات التقارير عن السدود التي أكثرت منها الحكومات لتخزين أكبر قدر من المياه وبناء محطات الطاقة وهو ما يؤدي إلى استنزاف الموارد المائية للأنهار.. المثال الصارخ على ذلك أن أثيوبيا تضع خطة لبناء ٣٣ سداً على مجرى النيل.

وللإنصاف يجب أن نذكر أن بعض دول المنطقة –مثل مصر – قد أدركت في وقت مبكر خطورة دخول المياه معترك الصراع، فقد دعا الرئيس جمال عبد الناصر إلى عقد مؤتمر قمة عربي في القاهرة وآخر في الإسكندرية عام ١٩٦٤ لمناقشة

النزاع العربي- الإسرائيلي حول مياه نهر الأردن عبر مشاريع تستهدف تحويل ٢٢٥ مليون متر مكعب من مياهه.. وبعده اندلعت حرب يونيو ١٩٦٧ قبل استكمال تلك المشاريع، لكن يبقى احتمال نشوب حرب المياه في الشرق الأوسط قائماً.

ويدعم ذلك أن معظم الأنهار التي تغذي المنطقة تأتي من خارجها وتتحكم دول المنبع في مقتنياتها – بينما الدول العربية تمثل المصب – ولعل أبرز مثال على ذلك هو السودان ومصر باعتبارهما دولتي المصب لنهر النيل.

والحق أن النيل الذي يهب الحياة لمصر والمصريين يثير عدداً من القلاقل في السنوات الأخيرة – ويكاد يمثل صداعاً في رأس مصر بسبب تلويح بعض دول حوض النيل بطرح قضايا تتعلق بإعادة النظر في الاتفاقات الدولية المنظمة للحصص المقررة لكل دول الحوض – وتعود في معظمها إلى فترات الاستعمار الأوروبي. وبسبب ما يتردد حالياً بشأن خصخصة مياه النيل أو تسعيرها وإقامة ما يعرف ببورصات المياه.. ومما يزيد هذه القضية اشتعالا ظهور أزمات مياه الري في بعض المناطق في مصر – حيث يؤكد المزارعون أن تدفق المياه لم يعد بنفس المعدل أو القوة المعتادة في السنوات السابقة.. ناهيك عن ظهور – ربما لأول مرة – مشكلة شح مياه الشرب في عدد من محافظات مصر.

.. وتدرك مصر التي تصل احتياجاتها الفعلية من مياه النيل ما يزيد على ٨٤ مليار متر مكعب خطورة هذه الأوضاع الخاصة بالعلاقات بين دول حوض النيل وبعضها البعض.. ولذلك تسعى إلى تهدئة الأجواء والاحتكام إلى منطق المصلحة المشتركة التي تجمع جميع الدول المشاطئة للنيل، ثم الاحتكام إلى القانون الدولي الذي وضع القواعد المنظمة للمصادر المائية للأنهار الدولية بشكل عام، والاتفاقات الدولية التي تنظم اقتسام مياه النيل بين دول حوض النيل العشر.

.. والأهم أنها تعي – بشكل جيد وعميق- المشاريع الإقليمية التي تروجها

بعض الدول في منطقة الشرق الأوسط مثل إسرائيل للتحكم في مياه النيل فقد زعم شيمون بيريز في كتابة الشرق الأوسط الجديد أن قضية المياه تعتبر دليلاً على مدى الحاجة لإقامة نظام إقليمي يهدف إلى التخطيط وتنفيذ مشاريع تنمية المياه وتوزيعها على أساس اقتصادي بأسلوب عادل ومؤتمن.. وانطلق من هذه الرؤية إلى القول إلى ضرورة إنشاء هيئة إقليمية تشارك فيها جميع الأطراف المعنية بالنيل وتوزيع مياهه. مما يسهم-في النهاية- في تخفيف أسباب التوتر والعمل من أجل السلام!

.. ليس من شك أن القرن الحادي والعشرين – سوف يشهد صراعاً دامياً حول المياه وخصوصا في منطقة الشرق الأوسط التي تعاني من فقر نسبي في المياه ناهيك عن أن غالبية الأنهار الكبرى التي تجري في أرضها كالنيل والفرات ودجلة تتبع من دول غير عربية.. كما أن توسع التنمية وتزايد السكان واستصلاح الأراضي قد تشكل أعباء جديدة على هذه الموارد المائية المحدودة.

.. وأمام هذه المخاوف التي اتسعت دوائرها بسبب محاولات تركيا –مثلاً- إقامة المزيد من السدود والبحيرات الصناعية على نهري دجلة والفرات لتوليد الكهرباء على حساب حصص سوريا والعرق اللذين يعانيان شحا متصلاً من المياه بعد أن تمكنت تركيا من حبس أكثر من ٧٥٪ من مياه النهر بعد بنائها خزان أتاتورك مما أدى إلى تعطيل العديد من محطات توليد الكهرباء في سوريا.. والعراق.

.. واختصاراً فإن مصر – وبعض دول حوض النيل ترى أن المياه وإن كانت سبباً للحرب – إلا أنها يمكن أن تكون هدفاً جيدًا للتعاون بين الدول.

ونظراً لأن مشاريع المياه مثل السدود وأنفاق التحويل وخطوط المواسير ومحطات تحلية المياه تعتبر عرضة للتخريب (فقد أظهر التحالف الدولي ضد العراق كيف يمكن تخيب هذه المنشآت بواسطة الغارات الجوية، بينما كشف

الهجوم العسكري العراقي على الكويت مدى سهولة تخريب المنشآت المائية ومحطات التحلية على الأرض..) ناهيك عن وجود سيناريوهات إقليمية ودولية تستهدف إشعال الفتن بسبب المياه في الشرق الأوسط، لم يعد مبرراً ياب آلية عربية تناط بها «أمر» المياه والثروة الهيدروليكية سيما بعد أن تبين للأعمى والأعشى والبصير على السواء المخاطر المحدقة بشعوب المنطقة، في ضوء تضاعف الاستهلاك العالمي للمياه (تضاعف ست مرات بين السنوات ١٩٠٠ إلى ١٩٥٥ أي أكثر من ضعف الزيادة السكانية في نفس الفترة)، يضاف إلى ذلك أن سدس سكان العالم (أكثر من مليار نسمة) يفتقرون إلى مياه الشرب النقية.

ولأن الإنسان –كما ثبت– بوسعه أن يبحث عن بدائل للطاقة إلا أنه غير قادر على العيش بدون مياه، فلقد استقر خبراء المياه في منطقة الشرق الأوسط على أجندة لإدارة السياسات المائية العربية وتشتمل على الآتي:

- تنمية وتطوير قاعدة للمعلومات حول الموارد المائية العربية.
- تشجيع البحث العلمي والتكنولوجي في مجال تنمية الموارد المائية والبحث عن بدائل جديدة وتوفير تقنيات أكثر تقدماً وأقل تكلفة.
- الاستخدام الأمثل للموارد المائية العربية المتاحة حالياً وتجري قواعد الكفاءة الاقتصادية في استخدام الموارد الناضبة وخصوصا المياه الجوفية وتحديث نظم الري والزراعة.
- توثيق عُرَى التعاون الإقليمي مع دول أعالي الأنهار العربية لتفادي المشكلات الناجمة عن التوزيع المتفاوت لحصص المياه وقطع الطريق على محاولات التسلل الإسرائيلي إلى هذه الدول (تركيا، أثيوبيا، أوغندا..).
- تنسيق المواقف العربية في المنظمات الإقليمية والدولية المعنية بالمياه واستثمار الوجود العربي في الاتحاد الأفريقي، ومنظمة المؤتمر الإسلامي للتأثير في مواقف دول الجوار ذات الصلة بالمياه العربية لاسيما (أثيوبيا وتركيا..).

• استحداث آليات جديدة سياسية أو قانونية لفض المنازعات التي تنشأ بين العرب ودول الجوار الجغرافي حول اقتسام الموارد المائية.

دول حوض النيل.. من الجوار إلى الشراكة

يثور كلام كثير بمناسبة الأزمة التي تناقلتها وسائل الإعلام حول مياه النيل بين دول المنابع ودو المصب، منها أن مصر خلعت نفسها من القارة السمراء في السنوات الماضية، وذهب البعض إلى أن مصر تنكرت لدورها الريادي عندما كانت تصدر الثورات إلى إفريقيا، وتدعم حركات التحرير الوطني في كل أرجائها، والإنصاف يقضي بالتمييز بين شيئين، الأول هو أن مصر دولة إفريقية بامتياز، وأذكر في هذا الشأن لقاء جمعني ذات مرة بالرئيس السنغالي الأسبق (سنجور)، وهو في الأصل كاتب وشاعر رقيق يكتب باللغة الفرنسية، ودار حوار في منزله عن قضايا القارة الإفريقية ومبدأ الزنوجية الذي يعتبر من أبرز مؤسسية في الأدب والفكر والسياسة، امتد بنا الحديث ليدور حول مصر، وأشهد أن ذاكرتي لا تزال تختزن فيضا من الأوصاف التي أطلقها «سنجور» على مصر، منها أنها عروس إفريقيا الحسناء، وأنها ليست فقط أم الدنيا، وإنما أم الحضارات، وقال سنجور في لهجة لا تخلو من تقدير وامتنان: إنني أفضل أن أنادي أرض الكنانة بمصر «الأم» بل إن عجلة التكتل الشهير الذي كان معروفا بعدم الانحيازي انطلق من إفريقيا، وكان من بين أبرز قادته رؤساء أفارقه مثل سيكيتوري في غينيا، كما ارتبط نكروما (في غانا) وجدانيا بمصر، لكن يخطئ من يعتقد أن هذه المرحلة قد مرت مرور الكرام في تاريخ القارة، فها هو رئيس حكومة كينيا الذي زار مصر قبل أيام يتحدث بإعجاب عن مصر، ويقول: إن جده كان يروي له حكايات عن مصر واصفا إياها برمز إفريقيا الصاعد، ويقول باعتزاز إن والده كان يحدث عن الرئيس عبد الناصر، وفي هذا السياق يذكر دبلوماسي إفريقي أن عام١٩٥٥ الذي يعرف بعام «باندونج» حمل كل المولودين فيه اسم جمال عبد الناصر أو عبد الناصر تيمنا بالبطل الإفريقي

الذي قاد حركات التحرر في القارة السمراء انطلاقا من مصر.

الشيء الثاني الذي نود الإشارة إليه هو أن هذه العلاقة ظلت قائمة وإن بدا للبعض أنها اختفت، والصحيح أن متغيرات إقليمية ودولية كثيرة قد أثارت ما أثارت في نهر العلاقات بين دول القارة، وهذا أمر طبيعي، فالسياسات بين الدول تعلو حينا وتهبط حينا، لكن خيط المصالح لا ينقطع، وهو ما حدث بين مصر وإفريقيا. فالصندوق الإفريقي داخل وزارة الخارجية المصرية لم تتوقف المعونات التي يقدمها في جميع المجالات، وإن لم يمنع ذلك من الحديث عن ضآلة هذه المعونات أو محدوديتها، وأذكر أن أستاذنا الدكتور بطرس غالي وهو أحد أبرز رجال السياسة المصريين الذي بنوا جسوراً شتى مع القارة، وكانت تربطه علاقات صداقة ودودة مع عدد كبير من قادتها ورجال الحكم فيها، التقى ذات مرة بالجالية المصرية في باريس وحرّض الشباب من الأطباء والمهندسين على ترك دول الشمال (وفرنسا) والاتجاه جنوبا، وقال: إن الحكومات الإفريقية سوف تكرم وفادتها إذا ما قرروا الذهاب إلى هناك، وقال أيضاً، ولا أحسبه كان مغاليا، إن مستقبل مصر سيكون رهنا بإفريقيا، كما أن مستقبل القارة مرتبط بمصر.

بكلمة أخرى إن الجغرافيا المصرية تشدنا شدا نحو القارة السمراء، وكلنا يعرف أن دماء شعوب القارة قد اختلط دفاعا عن الاستقلال، وطلبا للحرية والكرامة في مواجهة مستعمر جثم على صدورنا عشرات السنين، استنزف منها خيرات بلادنا، ومواردنا الطبيعية، ومن قبيل الدعابة ذات المغزى أذكر أني دخلت أحد المدرجات الخشبية الشهيرة في جامعة السوربون الذي يحمل اسم أحد أساتذتها الكبار، فهمس زميل سنغالي في أذني وهو يضرب بقدميه الخشب الذي يملأ أرض وجدران المدرج وقال: إن هذه الأخشاب الجميلة والمتينة هي من إنتاج بلادي، لكن المستعمر الفرنسي سرقها مع ما سرق من معادن وأصول وثروات! وقد نفهم في هذا الصدد أن يوجه شباب القارة السمراء نقدا لمصر من باب المودة على أنها ربما لا تولي قضايا إفريقيا الاهتمام المأمول عبر وسائل

إعلامها، فذكر رهط من الدبلوماسيين كنت أحاضرهم حول علاقة الصحافة بالسياسة داخل قاعات المعهد الدبلوماسي بوزارة الخارجية أن الميديا المصرية تقع في تناقض مع نفسها، فهي لا تفسح المجال في التغطية الإخبارية والتحليل لإفريقيا إلا بالكاد، بينما تشغل أخبار أمريكا وأوروبا كل المساحات، ويكمن التناقض في أن إفريقيا يأتي منها شريان الحياة (وهو النيل)، أما أمريكا وأوروبا فلم يأت منها لمصر سوى الاستعمار والانتداب، والحملات الصليبية، وتقول فتاة دبلوماسية من أوغندا: نحن نبحث في الصحف المصرية عن إفريقيا فلا نجدها، إلا بصعوبة شديدة!

وفي اعتقادي أن هذه الأزمة الخاصة بمياه النيل أصبحت اليوم «كملف» في أيدي الرئيس مبارك الذي يدير الحوار بحنكة، وخبرة، وكلمة لا تتوافر في شخص آخر، وهو ما يبعث الأمل في أن هذه القضية ستكون سحابة صيف.

لكن تبقى هناك مجموعة من الدروس التي يجب أن نستخلصها ومنها عدم الإنجرار وراء إعلام غير مسؤول روجت له وكالات الأنباء وبعض الفضائيات عندما تحدثت عن استعدادات عسكرية هنا وهناك. وغاب عنها أن مصر هي رافعة شعار «نزع فتيل الأزمات بالطرق السلمية»، وقد مارسته في قضايا وأزمات ساخنة كثيرة.

ولئن كانت مصر تنادي بحل الأزمات بعيداً عن التجييش والعسكرة، فهل يعقل أن تتجه إلى معالجة قضايا «هي» بغير ذلك!

الدرس الثاني هو أن تخصص الميديا المصرية مساحات أكبر، ومعالجات أشمل للقضايا الإفريقية التي تمس قضايانا مثل التنمية والنهضة، والتكنولوجيا، واستصلاح الأراضي، وتوليد الكهرباء.

الدرس الثالث هو الدفع باتجاه إنشاء مفوضية تجمع دول حوض النيل تكون المرجع والحكم في كل النزاعات التي قد تنشب لأمر ما بين هذه الدول أو تلك،

وهو الاقتراح الذي طرحه الرئيس مبارك، ولقي اهتماما إفريقيا وإقليميا ودوليا كبيرا.

الدرس الرابع هو أن نفتح أعيننا إلى أقصى حد على التحرك الإسرائيلي في القارة، فكلنا يعلم أن إسرائيل تعبث بأصابعها في كل الأماكن، وتراود بعض الدول عن نفسها، وتعرض خدمات ومعونات يسيل لها لعاب بعض النخب. ففي دارفور لا تخطئ العين أصابع إسرائيل، ووراء الإعلام غير المسؤول الذي خطط لإشعال الحرائق في دول المنابع. ترصد العين التحركات الإسرائيلية المشبوهة، ولعل آخر هذه التحركات الوفود التي بعث بها وزير الخارجية ليبرمان لغواية بعض الدول الإفريقية واستدائها ضد مصر تحت ستار تقديم المعونات.